

# بطالة المرأة تعطل أكثر من نصف المجتمع

## التحديات الاجتماعية والاقتصادية تعيق القدرات التنموية للمرأة العربية



نصف المجتمع الأكثر نشاطا وعطاء دون مقابل يذكر

المرأة، بينت أن النساء المسرّحات من العمل لا يعتبرن طالبات شغل، في حين يوضع الرجال المسرّحون من العمل على قائمة طالبي الشغل، لافتة إلى أنه "من المفارقات أن تكون أعلى نسب البطالة في صفوف النساء في تونس لدى حاملات الشهادات العليا".

وقالت السعيدة "إنه رغم منع قانون الوظيفة العمومية لعام 1996 للتمييز بين النساء والرجال على مستوى الأجر، إلا أن هذه الممارسة موجودة خاصة في القطاع الفلاحي".

وأضافت أن القانون التونسي يجرم التمييز بين الرجل والمرأة على مستوى الأجر. وأفادت بأنه بالرغم من أن نسبة التشغيل عند النساء لم تتجاوز 30 بالمائة إلا أن هذا لا يعني أن النساء لا يساهمن في الدورة الاقتصادية، لأن هناك أعمالا تقوم بها المرأة مرتبطة بالاقتصاد المنزلي وأخرى تندرج ضمن القطاع غير المهيكل.

كشفت العديد من الدراسات الحديثة أن النساء يمكن أن يلعبن دورا مهما في التنمية الاقتصادية للدول، إذا تم توفير البيئة الملائمة لهن، وتشجيعهن على تولي المناصب الإدارية العليا، حيث ستعمل كل امرأة على إثبات كفاءتها في العمل، وقدراتها على إدارة الأفراد والأعمال.

نحو الوظائف الأكثر طلبا في سوق العمل في المستقبل.

وأعرب عدد من الخبراء عن قلقهم من استمرار ارتفاع البطالة في صفوف النساء ومخلفاته التي ستزيد في اختلال أسس العدالة الاجتماعية، وتوفر بيئة ملائمة للصراع الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي.

وفي هذا السياق أكدت فتحية السعيدة، خبيرة علم الاجتماع، أن العدالة الاجتماعية مقاربة تقوم على المساواة والاحترام في الحقوق الإنسانية بين البشر، وأن أي خلل في هذه المقاربة مثل عدم المساواة في الأجر، أو التمييز على أساس الجنس أو النوع يمكن أن يساهم في انخراطها.

وقالت السعيدة لـ"العرب"، "إن أسباب البطالة في صفوف النساء التونسيتات متعددة وأهمها التمييز بين المرأة والرجل واعتبار الفضاء العمومي قضاء رجاليا بامتياز".

وأضافت أن عمل المرأة في المجال الجماعي ما زال يعتبر ثانويا وهو ما يدل على ضعف استيطان حقوق النساء وتحديدا في الشغل.

وأكدت السعيدة أن دراسة حول النساء المسرّحات والتمكين الاقتصادي أعدت لفائدة "الكريديف" (مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول

الضغوط التي تحدد أين يعملن، ويتسبب ذلك في ضيق المجال المتاح أمامهن في سوق العمل.

كما ينظر الكثير من أصحاب الشركات والمؤسسات العامة للنساء على أنهم أقل إنتاجية من الرجال وأن توظيفهن سيكون سببا في خسارة مؤسساتهم، وهذه المفاهيم والقيود تؤدي إلى تقليص الفرص المتاحة أمام النساء في سوق العمل.

ووفق دراسة حديثة أعدها صندوق النقد العربي بعنوان "محددات مشاركة المرأة في القوى العاملة في الدول العربية"، تبلغ نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل بالوطن العربي 18.9 بالمائة من إجمالي الإناث في سن العمل في عام 2017، مقارنة مع 48.7 بالمائة للمتوسط العالمي.

وأشارت الدراسة إلى ازدياد التحديات التي تواجه أوضاع مشاركة المرأة في سوق العمل في الدول العربية في ضوء ارتفاع معدلات البطالة بشكل عام في هذه البلدان، حيث يشكل معدل بطالة المرأة في هذه الدول البالغ نحو 16.7 بالمائة خلال عام 2017 نحو قرابة ثلاثة أضعاف معدل بطالة المرأة المسجل على مستوى العالم البالغ نحو 6 بالمائة في نفس العام.

وأوصت الدراسة بتبني استراتيجيات قومية لتمكين المرأة وتوجيه مشاركتها

من تغييرات سياسية واجتماعية واسعة ومتسارعة، في اتجاه فك الحصار المفروض على المرأة، الذي يحول دون مشاركتها في الحياة العامة.

وقالت هيئة الإحصاء، في نشرة سوق العمل للربع الرابع من عام 2018، إن معدل بطالة السعوديين الذكور بلغ 6.6 بالمائة، بينما بلغ معدل بطالة السعوديات 32.5 بالمائة في الربع الرابع من عام 2018، مشيرة إلى استقرار معدل البطالة لإجمالي السكان (15 سنة فأكثر) عند (6.0 بالمائة) في الربع الرابع من عام 2018.

أما مصر فقد خلت خطوات رائدة في مجال التعليم والرعاية الصحية، إلا أن هذه الاستثمارات في الموارد البشرية، لم تقابلها زيادة في المشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة.

وتبلغ نسبة الأمية بين الفتيات في صعيد مصر أكثر من 24 بالمائة، وهو ضعف نسبة أمية الرجال، وأكثر من المتوسط بعشر نقاط.

### تحديات اجتماعية واقتصادية

ويعكس تدني مشاركة المرأة العربية في سوق العمل، وتباينها بين دولة وأخرى، تشابك العوامل التشريعية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، حيث تواجه النساء مجموعة كبيرة من

انخرطت النساء العربيات في عدة أنشطة اقتصادية خلال العقود الأخيرة، لكن نسبة مشاركتهن في الناتج المحلي للاقتصاد، لا تزال دون المأمول بسبب العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية التي تحد من فرص التشغيل أمامهن وتجلبهن على الأغلب عاطلات عن العمل.

إذ تمثل مشاركة الإناث الحد الأدنى، كما أن معظم الأعمال غير مدفوعة الأجر تقوم بها المرأة.

### متعلقات لكن عاطلات

أظهرت دراسات اقتصادية أن 70 بالمائة من النساء التونسيات غير معنيتات بسوق الشغل رغم الحقوق التي خصت بها تونس المرأة منذ الاستقلال.

وتمثل نسبة البطالة في صفوف النساء التونسيات ضعف نسبة البطالة في صفوف الرجال، ما يعني أن حقوق المرأة التونسية لم تترجم على أرض الواقع.

وتحتل تونس المرتبة 119 في الفوارق بين الرجل والمرأة وفق ما أكدته جمعية "أصوات نساء" بناء على التقرير السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي.

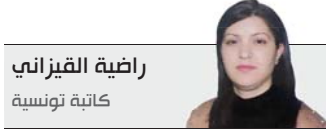
وطالبت الجمعية بتفعيل القانون عدد 58 لسنة 2017 المناهض للتمييز ضد النساء خاصة على المستوى الاقتصادي وزيادة معدل مشاركة النساء في سوق العمل من خلال سياسات عامة للترقية في نسبة توظيفهن.

وتفاقت ظاهرة البطالة في المجتمع التونسي منذ ثورة يناير 2011، إذ عجزت الحكومات المتعاقبة عن إيجاد حلول ناجحة لهذا الملف الذي يهدد استقرار المجتمع، خصوصا وأن 40 بالمائة من العاطلين هم من المتعلمين وأصحاب الشهادات العليا.

وقال الخبير الاقتصادي الصادق جينوني، في تصريح لـ"العرب"، "إن صعوبة حصول المرأة على عمل تعود إلى سببين رئيسيين هما تخوف أصحاب القطاع الخاص من كمية الوقت المهدور خلال فترة الولادة وعطلة الأمومة، وصعوبة التنقل من مكان الإقامة إلى مكان العمل مما يجعل فرص التحاق المرأة بمواطن الشغل محدودة".

ودعا جينوني إلى مزيد تمكين المرأة اقتصاديا وخلق الظروف الملائمة لها وخاصة الظروف الخارجية التي تساعدها على العمل بكل أريحية، ولا تختلف محنة التونسيات في دخول سوق العمل كثيرا عما تعانيه المرأة في كل الدول العربية وإن تباينت مشاكلها من دولة إلى أخرى.

وتواجه عشرات الآلاف من السعوديات تحدي الحصول على فرص عمل في مجتمع محافظ ينفق مليارات الدولارات على التربية والتعليم للإنسان، في حين يبقى سوق العمل بعيدا عن متناولهن، رغم ما شهدته المملكة العربية السعودية



رازية القيزاني  
كاتبة تونسية

تشكل المرأة ما يزيد بقليل عن نصف سكان العالم، لكن مساهمتها في النشاط الاقتصادي والتنمية لا تزال أقل بكثير من المستوى المطلوب، وهو ما ينطوي على عواقب اقتصادية واجتماعية وسياسية وخيمة على مجتمعات العالم.

وأظهرت دراسة جديدة صادرة عن منظمة العمل الدولية أن مشاركة الإناث في القوة العاملة العالمية تبلغ 48.5 بالمائة في عام 2018، أقل بنسبة 26.5 بالمائة من معدل الذكور. وبالإضافة إلى ذلك، زاد معدل البطالة العالمي للنساء لعام 2018 بنحو 0.8 بالمائة عن معدل الرجال.

وتعقبا على ذلك قالت المديرية العامة للسيسات في المنظمة ديورا غرينفيلد "ما زال أمام المرأة في سوق العمل شوط طويل لبلوغ المساواة مع الرجل.

سواء كان ذلك يتعلق بالحصول على عمل أو بعدم المساواة في الأجر أو أي شكل آخر من أشكال التمييز، يتعين علينا فعل المزيد لعكس هذا الاتجاه المستمر وغير المقبول من خلال وضع سياسات مصممة خصيصا للمرأة، مع مراعاة المطالب غير المتكافئة التي تواجهها في الأسرة ومسؤوليات الرعاية".

### يعكس تدني مشاركة المرأة العربية في سوق العمل، وتباينها بين دولة وأخرى، تشابك العوامل التشريعية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية

وتُعد الفروق في معدلات البطالة بين المرأة والرجل في البلدان المتقدمة ضئيلة نسبيا، بل تسجل بطالة النساء معدلات أقل من بطالة الرجال في أوروبا الشرقية وأمريكا الشمالية.

على خلاف ذلك، لا تزال معدلات بطالة النساء في مناطق مثل الدول العربية وشمال أفريقيا تبلغ ضعف معدلات بطالة الرجال.

وبرغم ما تحقق في العقود القليلة الماضية في مجال تمكين المرأة، لا تزال أسواق العمل في مختلف أنحاء العالم العربي مقسمة على أساس نوع الجنس،

## الجهل بحقوق المرأة هو العار

إلى انتشار حالة من الإنكار ورفض التعامل مع الواقعة باعتبارها مجرد عينة تفصح ظاهرة تتكرر تفاصيلها مع اختلافات في النتائج، لكنها لا تلغي الحقيقة الصارمة، وهي أن المرأة في أجزاء من المنطقة العربية لا تزال تتعرض للظلم والقهر والاعتداءات القاسية.

اللافت أيضا أن أحد أشقاء الضحية إسرائ غريب يقم في كندا، مما دفع ناشطين إلى إرسال مخاطبات إلى الحكومة الكندية لاتخاذ إجراءات قانونية ضده نظرا لمشاركته في الاعتداء بالضرب الذي أفضى إلى وفاة شقيقته. وهناك بالفعل مهاجرون عرب في أوروبا يقبض عليهم السلطات عندما ينقلون همجيتهم المعتادة معهم إلى المهجر ويعتدون على أطفالهم أو بناتهم وشقيقاتهم، ثم تصدهم المفاجأة، بأن هذا السلوك ممنوع ويعاقب عليه القانون.

وأخيرا فإن ما حدث للفتاة الفلسطينية المسكينة، ثم محاولة إخراج قصة قتلها بأسلوب السعودية، والقول إن أهلها كانوا يخرجون الجن من داخلها بالضرب، كان الهدف منه التنوير على المجتمع وصراف الانتظار عن هذه النوعية البشعة من جرائم القتل باسم الشرف والعار، بينما تبرير قتل الأنثى هو العار الذي لا يغتفر.

وبشأن قضية إسرائ غريب، بعد وفاتها إثر التعذيب الذي تعرضت له من قبل بعض أفراد أسرته، لاحظنا أن التعاطي الإعلامي، بما في ذلك مواقع التواصل الاجتماعي، مع قضيتها رغم قسوة وبشاعة ما تعرضت له، ركز على القضية باعتبارها تخص فتاة واحدة هي إسرائ، بينما الواقع يخفي الكثير من الحقائق والقصص المؤلمة، مما يعني أن القضاء على العنف ضد المرأة يتطلب ما يتجاوز فتح ملف قضية إسرائ بمفردها، وصولا إلى تناول الظاهرة بأكملها، وإيجاد معالجات تشريعية ومواثيق اجتماعية جديدة، من المفترض أن تنص على تجريم من يتجرأ على تعذيب أو إهانة الأنثى في كافة مراحلها العمرية، بحيث لا يحق لأحد باسم أي مستوى من مستويات القرابة العائلية أن يمارس التسلسل والمضارعة العدوانية السادية على المرأة.

ما سبق يتطلب كذلك دق ناقوس الخطر وعدم تحويل قضايا العنف بكافة درجاته ضد المرأة إلى موضوعات إعلامية للتسلية فقط، وبخاصة أن تناول قضية إسرائ غريب حمل في بعض التغطيات والتفريجات والمقاطع نكهة درامية تعزل الحدث عن سياقه الاجتماعي الواسع، فكان البعض منشغلا بتبرئة عائلة الضحية، إضافة

إلا في بعض الأقطار التي تجمع بين الاحترام الفطري للمرأة وحقوقها وبين التشريعات القانونية الملزمة للدولة والمجتمع بالتعامل بشكل إيجابي مع المرأة ومنحها حقوقها كاملة وغير منقوصة، بما في ذلك منع تعنيفها أو قمعها أو مصادرة حريتها وخياراتها في التعليم والزواج والحياة.



حصلت تدل على أن الأمية الحقيقية في بعض مجتمعاتنا العربية ليست أمية التعليم، بل الأمية تطول الفكر والعقل وأساليب التعامل مع المرأة، منذ أن تولد وحتى عبورها كافة مراحلها العمرية.

وبفعل ما يتم تناقله بين فترة وأخرى من أعمال انتهاكات ضد المرأة، لا نستطيع كعرب التباهي أمام المجتمعات المتقدمة بالماضي ولا بالحاضر، بل إن هذا الامتداد المتوحش للظلم المرأة ينفي أي تقدم في الوعي والتعليم والحداثة.

وكلما صعقتنا الأخبار بجريمة اعتداء ضد أنثى، اكتشفنا أن المسافة بين البعض وبين التنوير وحقوق الإنسان لا تزال شاسعة، بل إن سنوات ضوئية لا تزال تفصل الكثيرين عن الرقي والتطور الإنساني أسوة بالشعوب الأخرى. لأن العالم

الحر قام بالفعل بحسم الكثير من الإشكاليات منذ عشرات العقود إن لم نقل منذ قرون، بينما لا تزال أبسط حقوق المرأة في عالمنا العربي مصادرة،

تفاصيل وفاتها بسبب همجية بعض أفراد أسرتها حتى طغت على وسائل التواصل الاجتماعي.

بداية لا يعرف من يتأمل هذه الحادثة الشنيعة، هل يكفي التعبير عن الغضب والحزن لامتنعاض الأثر الذي تركته الواقعة، أم أن الوقت قد حان لأن نجعل من قصة إسرائ مدخلا لفتح الملف الأسود لتعامل قطاع واسع من المجتمع العربي مع المرأة بوحشية وانتقاص، إلى درجة سلب روحها ومصادرة حقها الطبيعي في الحياة؛ الغريب أن البعض يتشوقون

باستمرار بالحديث عن تخلف ويداوة غيرهم، كما هي الموضة المنتشرة منذ فترة، والتي تحركها العنصرية والجهل، بينما نجد أن من يتهمون الآخرين بما ليس فيهم يمارسون أشكالا بدائية من التعامل الوحشي مع بناتهم وقربياتهم، أما المبرر المستخدم لواد المرأة في هذا الزمن، كما حدث مع إسرائ غريب، فهو منح رجال الأسرة حق مراقبة سلوك المرأة ومعاقبتها والتشكيك في كل خطواتها. ومن الغريب أن المؤشرات

تحكي عن التعليم الجيد في أوساط المجتمع الفلسطيني وعن انحسار الأمية.

لكن مثل هذه الحوادث تشكل في تلك المؤشرات وربما تضعها في خانة الأرقام الزائفة. كما أن الواقعة التي



د. سالم حميد  
رئيس مركز المرأة للدراسات والبحوث- دبي

هناك الكثير من القضايا الساخنة في الساحة العربية، وكلها جذيرة بالتناول والتعليق والتحليل، إلا أن ما لفت الانتباه الأسبوع الماضي حادثة قد تبدو عابثة تخص إحدى التمس الفلسطينية، لكن التوضيف الذي تم تداوله على هذا النحو الضيق مخادع وغير كاف، لأن الحادثة تتجاوز الطابع الأسري المغلق، وتكشف عن ظاهرة مخيفة ومستهجنة تتكرر بين فترة وأخرى، بينما لا ينشر عنها عبر الإعلام سوى القليل من التفاصيل، وبما لا يتعدى حوادث فردية قليلة، والقليل يخفي وراءه دائما الكثير من الظلم والجهل بحقوق المرأة، وهذا هو العار الحقيقي. إذ ليس العار أن فتاة خرجت مع خطيبها إلى مكان عام، بل العار الحقيقي الذي يطارد صاحبه مثل لعنة أبدية يكمن في بقاء عادات العصور المظلمة، حيث الأنتى مقموعة والرجل

وحده هو المسيطر الذي يمنح نفسه الحق في سلب حرية المرأة وحياتها.

القصة تدور حول الفتاة الفلسطينية الضحية إسرائ غريب، التي أصبحت وفاتها إثر الضرب المبرح قضية رأي عام عربي وإنساني، وانتشرت